EYAD REDA
إيـــاد رضـــا
محـامـون ومـسـتـشـارون قـانـونـيـون
Lawyers & Legal Consultants

أبرز ملامح نظام المحاكم التجارية

الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩٣) وتاريخ ١٤٤١/٠٨/١٥هـ

- صدر نظام المحاكم التجارية ("النظام") مكوناً من (٩٦) مادة، بغرض تنظيم عمل المحاكم التجارية بما يخدم ويحقق موازنة بين كفاءة الأداء وفعاليته في مواجهة تدفق القضايا التجارية كمّاً ونوعاً، وتم نشره في في صحيفة أم القرى عدد رقم (٤٨٢٧) وتاريخ ٢٧ شعبان ١٤٤١هـ، وسيكون نافذا بعد ستين يوماً من تاريخ نشره.
- تم تقسيم النظام إلى (١١) باب، تحتوي على جملةٍ من الأحكام العامة المتعلقة بالتقاضي أمام المحاكم التجارية بشكلٍ خاص مثل الاختصاص النوعي والمكاني، وإجراءات تقديم الدعاوى، وأنواع الأدلة والبينات التي يتم تقديمها في هذه الدعاوى، وآليات الاعتراض على الأحكام.
- إلا أن النظام انفرد إلى جانب هذه الأحكام العامة، بأحكامٍ خاصة يمكن تصنيفها إلى مرحلتين: ما قبل الوصول إلى المحكمة التجارية وما بعد الوصول إليها، بغرض تقليل أمد التقاضي والتكيف مع الواقع التجاري المتسارع.

مرحلة ما قبل المحكمة التجارية

التبليغ

أتاح النظام تبليغ الشركات على العناوين الرسمية المتفق عليها، فأصبحت الرسائل النصية، والبريد الالكتروني، المراسلات على العناوين البريدية، والعناوين المسجلة في العقود أو المسجلة في السجل التجاري معتبرة لاتخاذ كافة الإجراءات بما فيها التبليغ عن طريق المحكمة. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن العنوان عامل فعّال ومؤثّر في كافة الإجراءات وعلى امتداد التعامل وحتى إلى مرحلة المحكمة التجارية، ولم يعد بياناً من بيانات التعامل التجاري فقط.

الإخطارات

اشترط النظام وجوب الإخطار قبل الانتقال إلى مرحلة التقاضي أمام المحكمة التجارية، بمعنى آخر يجب على الطرف الذي ينوي إقامة دعوى تجارية إرسال إخطار قانوني إلى الطرف الآخر بالتنفيذ أو السداد ونحوه قبل تقديم دعوى تجارية.

التسوية والوساطة

أتاح النظام عدداً من الخيارات التي يمكن أن يلجأ لها الأطراف المتنازعة قبل مرحلة التقاضي، ومنها الوساطة التجارية التي ستكون إلزامية في بعض الحالات، ومنها اجتماع ما قبل المحاكمة والتبادل للمستندات والمذكرات، وأهمها أن يتم الترافع أو حل النزاع وفق الإجراءات والآليات التي يكون الأطراف قد اتفقوا عليها سواءً كان هذا الاتفاق والتحديد في العقد أم بعد حدوث النزاع. لذا فإنه يجب أن تؤخذ بنود التسوية محمل الجد فلم تعد اختيارية كما من قبل.

أوامر الأداء

أتاح النظام استثناء على قواعد المرافعة إمكانية استصدار أمر بسداد دين معين، بحيث يتقدم الطرف الدائن بطلب إلزام طرف آخر بسداد دين ويقدم إثبات كتابي على صحة هذا الدين وأنه مستحق الأداء حالاً كالعقد مثلاً، فإن ثبت أصدرت المحكمة أمراً بالسداد دون أن يتحول الطلب إلى دعوى تجارية وفق الإجراءات العامة المعتادة.

الأدلة والبينات

أقر النظام استثناء مهم في الأحكام المتعلقة بالأدلة والبينات التي يتم تقديمها في الدعوى. إذ يمكن للأطراف الاتفاق على نقل عبء الإثبات، بمعنى أن القاعدة العامة هي أن البينة على من ادّعى، فالذي يدعي أمراً من مال أو التزام ونحوه يُلزم بتقديم إثبات ودليل على صحته. لكن الاستثناء هنا هو بإمكانية أن يتفق الأطراف عند التعاقد أو لاحقاً على أن عبء إثبات أمر معين هو على أحدهما ويسري ذلك سواء أصبح الطرف الملزم بالإثبات مدعي أو مدعى عليه في الدعوى. لذا يجب الحذر في العقود حيث أن صياغة هذا البند من الأمور الجوهرية في التعاقد.

علنية البيانات

أقر النظام إمكانية الاطلاع من قبل الراغبين على البيانات المتعلقة بالدعاوى التجارية بمقابل مالي، أي دون أن يكون طرفاً في هذه الدعاوى، وهذا الأمر يعطي راحة ومجال أوسع للمتعاقدين لمعرفة الأوضاع القانونية للأطراف الأخرى ومن ضمنها القضايا التجارية المقامة عليهم.

مرحلة المحكمة التجارية

الإستعانة بالقطاع الخاص

أتاح النظام تبليغ الشركات على العناوين الرسمية المتفق عليها، فأصبحت الرسائل النصية، والبريد الالكتروني، المراسلات على العناوين البريدية، والعناوين المسجلة في العقود أو المسجلة في السجل التجاري معتبرة لاتخاذ كافة الإجراءات بما فيها التبليغ عن طريق المحكمة. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن العنوان عامل فعّال ومؤثّر في كافة الإجراءات وعلى امتداد التعامل وحتى إلى مرحلة المحكمة التجارية، ولم يعد بياناً من بيانات التعامل التجاري فقط.

أداء اليمين

اشترط النظام وجوب الإخطار قبل الانتقال إلى مرحلة التقاضي أمام المحكمة التجارية، بمعنى آخر يجب على الطرف الذي ينوي إقامة دعوى تجارية إرسال إخطار قانوني إلى الطرف الآخر بالتنفيذ أو السداد ونحوه قبل تقديم دعوى تجارية.

التقادم

أتاح النظام عدداً من الخيارات التي يمكن أن يلجأ لها الأطراف المتنازعة قبل مرحلة التقاضي، ومنها الوساطة التجارية التي ستكون إلزامية في بعض الحالات، ومنها اجتماع ما قبل المحاكمة والتبادل للمستندات والمذكرات، وأهمها أن يتم الترافع أو حل النزاع وفق الإجراءات والآليات التي يكون الأطراف قد اتفقوا عليها سواءً كان هذا الاتفاق والتحديد في العقد أم بعد حدوث النزاع. لذا فإنه يجب أن تؤخذ بنود التسوية محمل الجد فلم تعد اختيارية كما من قبل.

العرف التجاري

أتاح النظام استثناء على قواعد المرافعة إمكانية استصدار أمر بسداد دين معين، بحيث يتقدم الطرف الدائن بطلب إلزام طرف آخر بسداد دين ويقدم إثبات كتابي على صحة هذا الدين وأنه مستحق الأداء حالاً كالعقد مثلاً، فإن ثبت أصدرت المحكمة أمراً بالسداد دون أن يتحول الطلب إلى دعوى تجارية وفق الإجراءات العامة المعتادة.

غرامات للمماطل

أقر النظام استثناء مهم في الأحكام المتعلقة بالأدلة والبينات التي يتم تقديمها في الدعوى. إذ يمكن للأطراف الاتفاق على نقل عبء الإثبات، بمعنى أن القاعدة العامة هي أن البينة على من ادّعى، فالذي يدعي أمراً من مال أو التزام ونحوه يُلزم بتقديم إثبات ودليل على صحته. لكن الاستثناء هنا هو بإمكانية أن يتفق الأطراف عند التعاقد أو لاحقاً على أن عبء إثبات أمر معين هو على أحدهما ويسري ذلك سواء أصبح الطرف الملزم بالإثبات مدعي أو مدعى عليه في الدعوى. لذا يجب الحذر في العقود حيث أن صياغة هذا البند من الأمور الجوهرية في التعاقد.

اشتراط وجود محامي

أقر النظام إمكانية الاطلاع من قبل الراغبين على البيانات المتعلقة بالدعاوى التجارية بمقابل مالي، أي دون أن يكون طرفاً في هذه الدعاوى، وهذا الأمر يعطي راحة ومجال أوسع للمتعاقدين لمعرفة الأوضاع القانونية للأطراف الأخرى ومن ضمنها القضايا التجارية المقامة عليهم.

كيف يؤثر هذا النظام على القطاع التجاري؟

١ إن النظام لاشك سيؤثر على آلية وصياغة العقود التجارية، لأن النظام رسم مساحة واسعة لإضافة عدد من البنود في مواضيع متعددة منها ما ذُكر أعلاه، كما أنه خصص بعض البنود وأضاف عليها شرعية قانونية مثل نقل عبء الإثبات وغيره.

٢ إن النظام قد ينعكس أثره أيضاً على عملية التفاوض حين حدوث خلاف، لأن النظام حدد آليات ورسم طرقاً وفرض أحكام إلزامية حين اللجوء إلى المحكمة التجارية. والتي نرى أنها قد تُشجع الخيارات القانونية البديلة لحل الخلاف قبل الوصول إلى المحكمة التجارية.

٣ وأخيراً فالنظام يستهدف بوضوح تقليل مدة الدعوى أمام المحكمة التجارية، لأن الواقع التجاري بالضرورة يتطلب ذلك، ويتفق الهدف مع متطلبات العدالة لارتباط هذه القضايا بالأموال وما قد يطرأ عليها.

ملاحظة

حتى الآن لم تصدر اللائحة التنفيذية للنظام، والتي يتوقع أن تفسر وتفصل وتشرح كثير من أحكامه وآلية تطبيقها.

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الانظمة والتشريعات ذات الصلة، ويعد الغرض من هذه النشرة تسليط الضوء على أهمية الانظمة والتشريعات ذات الصلة، وأبرز أحكامه، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية التفصيلية والدقيقة.